

لمطلب الأول: الغلط قد يكون الغلط في ذاتية الشيء محل التعاقد فيكون مانعا للتعاقد ، وقد يكون في السبب وقد يكون في الصفات العرضية للشيء . الفرع الأول : الغلط المانع هذا الغلط يعدم الرضاء ويقع في ماهية العقد أو في ذاتية محل الالتزام، بتصور غلط في ماهية العقد : كأن يعتقد أحد طرفي في العقد أنه يتلقى الشيء المبيع على سبيل الهبة في حين الطرف الآخر كان يصدد ببيع، أما الغلط في ذاتية محل الالتزام، فمثاله كمن يملك حصانين أحدهما أبيض والآخر أسود فقرر بيع الأسود ، بينما اعتقد المشتري أنه يشتري الحصان الأبيض ، كذلك الغلط في طابق البناء عندما يعتقد المشتري بأنه اشترى الطابق الأول في حين البائع قد باعه الطابق الثالث . أما الغلط في وجود السبب كما لو اتفق الورثة مع الموصى له على اقتسام الأموال الشائعة بينهم ثم يتضح أن الوصية باطلة الن الموصى قد عدل عنها قبل وفاته . الفرع الثاني: الغلط الذي ال يؤثر على العقد هذا النوع من الغلط ال يمس صحة العقد لأنه ال يتعلق بأية صفة جوهرية فيه فهو غير مبطل للرضا لأنه لم يكن الدافع إلى التعاقد، ومن الحالات التي ال يعتقد فيها بالغلط بما يلي: ● الغلط في الصفات العرضية : أو الثانوية للشيء أو الشخص كالغلط مثال في نوع الورق بالنسبة لكتاب اشتراه شخص أو كالغلط التافه بالنسبة للسن في حالة عقد الإرادة المرتب لمدى الحياة إذا تعلق هذا الغلط بسن من تقرر له الإرادة. معتقد أنه في مرض الموت ثم يشفى. ● الغلط في قيمة الشيء : طالما لم تكن هذه القيمة هي دافع الرئيسي إلى تعاقد، كما لو باع شخص شيء بثمن معين كان يجهل أنه يساوي أكثر ذلك، غير أن القضاء الفرنسي قد أدخل في الاعتبار الغلط في القيمة إذا كان القيمة هي الصفة جوهرية في شيء كما لو باع الشخص لوحة جاهل بقيمتها الكبيرة لأنها من رسم عمل فنان مشهور. لقد حاول المشرع الجزائري في المواد 81 إلى 85 من القانون المدني التوفيق بين قواعد القانون في قيام العقد على رضی صحيح ، ومقتضيات التعامل التي تناقض مع جواز مفاجأة العقد ببطالن العقد، وعليه اشترط في الغلط الذي يوجب وداخال في نطاق العقد من ناحية أخرى . أوأل: أن يكون الغلط جوهرى المقصود بالغلط الجوهرى : هو أنه ليس كل غلط يقع فيه المتعاقد يؤدي إلى قابلية العقد الذي يبرمه إلى الإبطال بل يجب وقد سبق القول أن الغلط يكون جوهريا إذا كان هو الدافع الرئيسي إلى التعاقد . وليس معيارا ماديا فيجب أن ينصب أثر الغلط على إرادة المتعاقدين ذاتها . ثانياً: اتصال الغلط بالمتعاقد الآخر لم ينص المشرع الجزائري على هذا الشرط صراحة، اعتبارها كذلك نظر لشروط العقد أو لحسن النية . ولذا نرى أن الغلط يتصل بالمتعاقد الآخر بان وقع بدوره فيه، أو كان على علم بأن المتعاقد قد وقع فيه، أو في الأقل كان من السهل أن تبين ذلك . تنص المادة 81 القانون المدني الجزائري على انه : "يجوز للمتعاقد الذي وقع في غلط جوهرى وقت إبرام العقد، يطلب إبطاله. " كما تقر المادة 82 بأنه: " يكون الغلط جوهريا إذا بلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط. وكذلك كون هذه الصفة الدافع الرئيسي للتعاقد (حسب المادة م.ج) وواضح من المواد 81 و82 ق.م.ج أن المراد بالغلط الجوهرى ذلك الذي يبلغ في تقدير المتعاقد حداً من الجسامة لو تكشف له ال تمنع عن إبرام العقد فالمعین، هو معيار ذاتي أو شخصي وليس موضوعي أو مجرد، يقوم على أساس تقدير المتعاقد لهذا الموضوع، معتدا بإرادة العاقد نفسه ومدى تأثير الغلط بإرادته . فنصت على أنه: "ويعتبر الغلط جوهرياً إذا وقع في صفة الشيء فبراهها المتعاقد بأنها جوهرية، أو يجب إعتبارها كذلك نظراً لشروط وإذا وقع في ذات المتعاقد أو في صفة من صفاته، وكانت تلك الذات أو هذه الصفة السبب الرئيسي فيتبين له أنه من النحاس، إذا كانت شخصيته هي السبب الرئيسي في التعاقد ، كمن يؤجر مسكناً لسيدة كان المؤجر يعتقد أن سلوكها ال غبار عليه، تحترف الدعارة فيما مضى . وتطبيقاً ط في صفة عرضة أو ثانوية للشيء أو الشخص، أو الغلط في قيمة الشيء، فان الغل الغلط في الباعة الدافع إلى التعاقد، وكذا الغلط في الأرقام أو الحساب كلها ال تؤثر أصال على سلامة الرضا وال تعيب الإرادة. وفي حكم قضت به المحكمة العليا بتاريخ 14 نوفمبر 1988 حكمت بأنه يجوز للمتعاقد الذي وقع في غلط جوهرى وقت الصفة السبب الرئيسي في التعاقد. وفي حكم آخر قررت بان الغلط في صفة من الصفات الأساسية لشخص يمكن أن يشوب معنى الغلط الداخل في نطاق العقد : ومعنى هذا الاتصال أن يقع المتعاقد الآخر في نفس الغلط، أو يكون من السهل أن يتبينه . ولقد أدى التطور الفقهي القضائي في هذا الشأن بالاهتمام بنية المتعاقد ذاته، وضرورة حماية المتعاقد الآخر الذي قد يفاجأ بإبطال العقد لغلط ما في صفة في الشيء ،لم يكن يدري شيئاً من أهميتها